

الفصل الثانى

فى خلق الأعمال وما يتعلق به

أما مذهب إمام الحرمين وجمهور الفلاسفة وأبى الحسين البصرى من المعتزلة فهو أن الله تعالى يوجد للعبد القدرة والإرادة ثم تلك القدرة والإرادة يوجبان وجود المقدور ومذهب أكثر المعتزلة أن القدرة الحادثة موجبة لحدوث مقدورها وأنه لا تأثير للقدرة القديمة فيه وذهب الشيخ أبى الحسن الأشعرى وجماعة من أصحابه والقاضى أبى بكر الباقلانى فى أحد أقواله والبخار من المعتزلة أنه لا تأثير للقدرة الحادثة فى حدوث مقدورها ولا فى صفة من صفاته، وإن أجرى الله العادة بخلق مقدورها مقارنًا لها فيكون الفعل خلقًا من الله إبداعًا وإحداثًا وكسبًا من العبد لوقوعه مقارنًا لقدرته. واختلف فى تفسير الكسب على قولين إحداهما أن ذات الفعل تحصل بقدرة الله تعالى وكونه طاعة ومعصية كما فى لطم اليتيم تأديًا وإيذاء صفات له تابعة لوجوده يحصل بقدرة العبد لأن مفهوم الفعل أعم من خصوص كونه قيامًا وقعودًا وما به التمايز غير ما به الاتحاد فما به التمايز هو الكسب صرح بذلك الأبهرى فى شرح المواقف وبعض شراح الطوابع ولكن المشهور إيراده مذهبًا للقاضى أبى بكر الباقلانى وأخذًا من أقواله - القول الثانى - وهو المشهور فى تفسير الكسب أنه تصميم العزم على الفعل على معنى أن الله تعالى فعل المعصية فيه فالعبد وإن لم يكن موجدًا إلا أنه كالموجد. واستدلت الأشاعرة على مطلوبهم بمسالك كثيرة ضعفها الأمدى فى إiskar الأفكار ولم يرتض منها إلا مسلكين أحصرهما لو كان العبد خالقًا لأفعال نفسه للزم وجود خالق غير الله ووجود خالق غير الله محال ويلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم، وأما المعتزلة

فاستدلوا على مذهبهم بوجوه كثيرة مرجعها إلى أمر واحد وهو أنه لولا استقلال العبد بالفعل لبطل مدح العباد وذمهم على الطاعات والمعاصي إذ لا يمدح زيد ولا يذم بما يفعله عمرو بن طاعة أو معصية ولا يرتفع الثواب والعقاب لأن العبد إذا لم يكن موجداً لفعله لم يستحق ثواباً ولا عقاباً وكان الله مبتدئاً بالثواب والعقاب من غير استحقاق من العبد لذلك ولو كان كذلك لجاز عقاب الأنبياء وثواب الكفرة الأغبياء ولم يبق لأحد وثوق بعمله ولا يخفى ما في ذلك من تشويش الدين والخبط في الشريعة وأيضاً لولا الاستقلال لبطل التكليف بالأوامر والنواهي والتأديب لأنه إذا لم يكن العبد موجداً لأفعاله فكيف يصح عقلاً أن يقال أنت بفعل الإيمان والصلاة والزكاة ولا تأت بالكفر وشرب الخمر والزنا لأنه تكليف بما لا يطاق ولبطل أيضاً فائدة بعث الأنبياء وهي دعوة المكلفين إلى فعل الطاعات وزجرهم عن المعاصي إذا لم يصدر منهم عمل فيلزم التكليف بما لا يطاق - والجواب بمنع الملازمات - أما في المدح والذم فلأنهما باعتبار المحلية لا باعتبار الفعلية إذ يجوز أن يمدح الشيء لحسنه وسلامته ويذم لقبحه وعاهته فتمدح الجوهرة لحسنها وصفائها ونقاؤها من العيوب وأما الثواب والعقاب فأن عادة الله جارية لى خلق الثواب عقيب خلق الطاعات وعلى خلق العقاب عقيب خلق المعاصي لا أن العبد يوجد الطاعة والمعصية وهما يوجبانهما كما يخلق الشيع عقيب خلق الأكل والاحتراق عقيب مسيس النار وإن قدر على أن يخلقها ابتداءً . وقولهم لو لم يكن الثواب جزاء فعل العبد لجاز عقاب الأنبياء وثواب الكفرة قلنا مسلم ولكن جوازا تحيله العادة تحيله العادة الأول مسلم والثاني ممنوع فلا يشك في انتفاء ما ذكره وإن كان جائزاً عقلاً وأما حديث التكليف والتأديب والبعثة والدعوة فلأنها قد تكون دواعي الفعل وأجرى الله العادة بترتيب آثارها عليها .

وتخليصه أن الأشاعرة لما وردت عليهم هذه الشبهة ورأوا أيضًا تفرقة
بديهية بين ما نزاوله من الأفعال الاختيارية ومن حركة المسحور على وجهه
والمرتعش وذادهم ومنعهم البرهان الدال على أن الله خالق كل شيء من إضافة
الفعل إلى اختيار العبد مطلقا جمعوا بين الأمرين وأثبتوا الكسب على
التفسيرين السابقين فإما أن يقال كون خصوص الفعل من كونه طاعة ومعصية
واقعا بقدرة العبد كاف في تكليفه وتأديبه ودعوته وإما أن يقال العبد إذا صمم
العزم على المعصية يخلق الله فعل المعصية فيه وإذا صمم على الطاعة يخلق
الله فعل الطاعة فيه وعلى هذا يكون العبد كالموجد لفعله وإن لم يكن موجدا
وهذا القدر كاف في التكليف والتأديب والدعوة وهذه أيضًا مشكل لأن
الدواعي والتصميم فعل من الأفعال مخلوق لله تعالى فلا مدخل للعبد أصلا
ووجه الاعتذار عن هذا الإشكال كما قرره الأصفهاني أن الله تعالى يوجد
القدرة والإرادة في العبد ويجعلهما بحيث لهما مدخل في الفعل لا بأن تكون
القدرة والإرادة لذاتهما اقتضت أن لهما مدخلا في الفعل بل كونهما بحيث
لهما مدخل بخلق الله إياهما على هذا الوجه ثم يقع الفعل بهما فإن جميع
المخلوقات يخلق الله بعضها بلا واسطة وبعضها بوساطة أسباب لا بأن تكون
تلك الوسائط والأسباب لذاتها اقتضت أن يكون لها مدخل في وجود
المسيبات بل بأن خلقها الله تعالى بحيث لها مدخل فتكون الأفعال الاختيارية
المنسوبة إلى العبد مخلوقة لله تعالى أو مقدورة للعبد بقدرة خلقها الله تعالى
في العبد وجعلها بحيث لها دخل في الفعل - والغرض من هذا الفصل إقامة
الحجة على المفلوكين وقطع معاذيرهم وإلجامهم عن التعلق بالقضاء والقدر
وأنه متى نعت إليهم فلاكتهم أو نودى عليهم بها كان ذلك متجهًا مخيلا
لأنهم إما فاعلوها استقلالًا أو مشاركة وإما بالمحلية والمدخلية على ما سبق

تحقيقه - ولو سلم أن ذلك من باب القضاء والقدر الصرف أو فرضت فلاكة سماوية صرفة فكلمات العلماء في مجارى أبحاثهم طافحة بأن القضاء والقدر لا يحتج به وذلك لما روى مسلم في صحيحه «أن النبي ﷺ قال اجتمع آدم مع موسى فقال له موسى يا آدم أنت خيبتنا وأخرجتنا من الجنة فقال آدم أتلومنى على أمر قدره الله علىّ قبل أن يخلقنى بأربعين سنة، قال ﷺ فحج آدم موسى» قال النووى فى شرحه فإن قلت فإن العاصى منا لو قال هذه المعصية قدرها الله علىّ لم يسقط عنه اللوم والعقوبة بذلك وإن كان صادقاً فيما قاله فالجواب أن هذا العاصى باق فى دار التكليف جار عليه أحكام المكلفين من العقوبة واللوم والتوبيخ وغيرها وفى لومه وعقوبته زجر له ولغيره عن مثل هذا الفعل وهو محتاج إلى الزجر ما لم يمت فأما آدم فميت خارج عن دار التكليف وعن الحاجة إلى الزجر فلم يكن فى القول المذكور له فائدة بل فيه إيذاء وتعجيل انتهى فانظر كيف اعترف بحقية السؤال واعتذر فى الجواب بأن الحديث ليس منه والقضاء والقدر وإن لم يحتج به فى الدنيا فجائز أن يحتج به الأنبياء فى الآخرة لعلو مقامهم عن الإيذاء والتخجيل وإذا ثبت أن القضاء والقدر لا يحتج به فى المعاصى فغيرها كذلك لا قائل بالفرق أو المقايسة لأن العلة التى اقتضت المنع من الاحتجاج بالقدر فى المعاصى مطردة فى غيرها من أقداره تعالى بالمتاسبة والإخالة .